

لما اعلنت نتيجة استفتاء الجنوبيين على خيارى الانفصال او الوحدة مع الشمال و جاءت النتيجة انفصال بالضربة القاضية حيث ايد 98 بالمائة من الجنوبيين خيار الانفصال في التاسع من يناير الفين و احد عشر ، ابدى كثيرون دهشتهم لهول المفاجاة و اسقط في نفوس اخرين ، بل ذهب البعض في هستريا و تشنج فراحوا يطلقون التصريحات كيف ما اتفق ، كأنما لم يكن من بين الخيارات المستقتى عليها خيار الانفصال . هل كان ذلك انفعال ام كان افتعال؟

هل كان حزب المؤتمر الوطنى الحاكم متفق مع الحركة الشعبية المسيطرة على الجنوب بموجب اتفاق نيفاشا ان تصوت الحركة للوحدة؟ و ان الاستفتاء مجرد رسمنة لهذا الاتفاق؟ من الذين استشاطوا غضبا و ارغوا و ازبدوا و بروا سباباة اصابعهم عندما اختار الجنوبيون الانفصال عن الشمال الرئيس عمر البشير و هو رئيس الدولة و حزب المؤتمر الوطنى الحاكم ساعتئذ فذهب به الانفعال حد اعلانه بالقضارف انه و ما دام هذا هو خيار اهل الجنوب فانه سيعلمها دولة عربية و اسلامية (اولم تك كذلك من قبل؟ اذن فما معنى دعوات الجهاد و ارتال الشهداء؟ و ما معنى ارتباطنا بما يسمى بجامعة الدول العربية؟ وكيف اكتسبنا مقعدا في منظمة الدول الاسلامية التي عدل اسمها الى منظمة التعاون الاسلامي؟) هرع الرئيسان وقتها المصري حسنى مبارك و الليبى معمر القذافي و كانا وقتها من رعاة المعارضة تارة و وسطاء التفاوض تارة اخرى ، (ترى اليس للمضيف او الوسيط مصلحة او دالة على اطراف التفاوض؟ و اين كانت تكمن هذه المصالح او الدوال؟) المهم انهما هرعا الى البشير يهدئان من غضبه و يذكرانه بان في بلاده النوبة في الشمال و الغرب و كذلك ما زال فيها بقايا من مسيحية و وثنية فعليه ضبط تصريحاته و لملمة انفعالاته هل انفعال عمر كان صادقا بفعل صدمة نتيجة لم تكن متوقعة؟ ام كان فقدان صواب لوقوع يقين تعجل؟ كما انفعال عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوم رحل المصطفى صلى الله عليه وسلم و رده الصديق رضى الله عنه الى رشده و كذلك حاول ان يفعل مبارك و القذافي بالبشير؟

هل كان الامر مخطط جهل ارخ لميلاده في تسعينات القرن العشرين فيما عرف وقتها بميثاق السودان ضمن مخرجات مؤتمر الجبهة الاسلامية التي قامت بانقلاب يونيو 1989 (ثورة الانقاذ)، عمد اليه البشير لما واتته الفرصة باتفاق المعارضة على تضمينه في صيغة بند حق تقرير المصير كواحد من بنود مقررات مؤتمر اسمرات تقربا الى الحركة الشعبية و ارضاءا للجهات الداعمة بعد ان فشلت محاولات علي الحاج في بون و ابوجا لاغراء اطراف من الحركة الشعبية بمنحهم تقرير المصير ام كان الامر مجرد عرضة حسب الايقاع و لو لم يكن من قيقم؟

اخذ البشير الرئيسين على قدر عزمهما و طيب خاطرهما ريثما يجتاحهما طوفان ما عرف بعد ذلك بالربيع العربى او الفوضى الخلاقة في الدوحة متسع لمناورات اخرى . و كما اسقط في يد البشير و شيعته اسقط في ايدي بقية رموز السياسة في السودان فما هي

تصريحات الميرغني و المهدي و نقد و ،،، الخ كلها تنم عن عدم رضى بما ذهبت اليه نتيجة الاستفتاء و اقبلوا على بعضهم يتلاومون ،،، الا ترون انهم يلعبون السياسة على نحو لعبة شختك بختك؟

تحكي الغلوطينة ان احدهم مست يده سما فهرع الى الماسورة و غسل يده و لما عاد و تناول طعامه مات بذات السم لماذا ياترى؟

اما و قد انفصل الجنوب و اندلعت الحرب في جنوب كردفان و تزعم مالك عقار و نافع علي نافع اتفاقية بين الوطني و حركة الشمال ماتت في مهدها و حرص الوطني على توقيع اتفاقية اهل المصلحة في دارفور مع حركة التحرير و العدالة بالدوحة كل ذلك لا يدعو ان يكون الا مزيدا في الادلاج في مسار اعادة انتاج الازمة ، فان سم الفتنة ما زال هناك عالقا في صنوبر الغسيل و ان لم يكن في الامر مخطط جهل و انما هو مجرد جهل مخطط فانه يجب على الحكام ادراك ان المظالم التي ترقى للمطالبة بالانفصال في انحاء السودان المختلفة ما تزال قائمة:

1- الفقر اجتاح معظم انحاء البلاد و هو افقر و ليس فقرا اكتسبه المواطن بسوء حظ او خمول جهد ، فالعامل و الموظف تشرئب اعناقهم الى ما يسمى بمرتب الكفاية و هم يتقاضون مرتبات في حدها الادنى لا تمكنهم من الوصول الى العمل ناهيك عن التزامات اخرى. فالمزارع الذي ياخذه القانون بعد ان يزرع و يحصد الى السجن و الصانع الذي يضيق عليه حتى يطر الى اغلاق مصنعه و التاجر الذي لم يعد يدرك اين تكمن خسارته و الزكاة التي تطاولت عمارات شاهقة و مكاتب وثيرة و سيارات فارهة و اختلاسات مبهمة للعاملين عليها في ظل ثراء فاحش مجهول المصادر لفئة قليلة ان لم تكن هي اموال المواطن نفسه لا بد ان تؤدي الى غبن يؤدي الى الاحساس بالدونية و الاضطهاد.

2 - انزوى دور الاسرة الممتدة و اصبح كل مشغول بامرته فالمسالة فيها تعليم و علاج و اعاشة و بالتالي لم يعد هناك زمن للالتقاء و التواصل لاغراض المؤانسة او التوجيه او حتى التشاكي فلا جد عاش ولا عم هاش ولا خال باش الا بما تمليه ضروريات المجاملة فاصبح النشء ما بين طاش وناش .

3 - الشباب معطل بالاحباط لما يراه من ضعف في اي عائد لاي مهنة شريفة و العكس تماما بالنسبة لعائد اي منحرف او متاجر بصحة البشر او مخالف للاخلاق و القيم و هو امر ليس معجز اذا اضطر الانسان و تكرر الاضطراب بطبيعته الامر ينحل معه كل شئ. اما احلال العمالة الاجنبية محل الوطنية لزهد الاجر يدفع الشباب اما للامبالاة او الياس و يلقي به الى شباك التطرف او الانحلال او التمرد العنيف و بالتالي تكون النتيجة النهائية تغيير ثقافة المجتمع باسره.

4- التعليم فقد بوصلته و اصبح حكرا للاغنياء رغم تدهور مستواه و قيمته و اهمال دواعي توظيفه.

5 - المجتمع فقد دور بنيته الاساسية و هي الاسرة فالاب اصبح فاقدا لاحد عناصر القوامة وهو القدرة على الانفاق من ما اضطره الى الغياب معظم الوقت عن البيت لتوفير النذر اليسير من المال الذي لا يسعفه حتى على شراء ورقة التوت التي يوارى بها عورة عائلته الصغيرة ناهيك عن اي منصرف اخر اما الام فاضطرها عجز عائد الاب للخروج للعمل عليها تعين في شئ في ظل ثقافة مشوشة و مواجهة مفاجئة لواقع تعيس.

- 6- ان وضع يد الحكومة على ثروة الدولة و اعادة توزيعها وفق منظور سياسي لتحقيق تبعية او تصفية خصومات سياسية، لا يفضي في الغالب الا الى اضرار خطيرة على مجتمع تلك الدولة اقل ما فيها تغيير ثقافة المجتمع . ان المعالجات التي حاولت الحكومة ان تخفف بها الام المخاض لهذا التغيير الثقافي لم تجدي نفعا لانها نفذت بمنطق ساقية جحا و بالتالي لم تصل مياهها الى اي حقل لتضره.
- 7- المناداة بدولة النقاء العرقي العربي و القدسية الاسلامية فقط لان السودان ما بعد انفصال الجنوب قد اصبح مسلما بنسبة 97 بالمائة ما هو الا امعان في الردة المجتمعية و الفكرية و ابعاد لمجتمع بلغ في قيمه ما بلغه المجتمع السوداني و بالتالي هو دعوة لكل لسان غير عربي و ثقافة لا تدين للاسلام ان تتعجل باقتطاع رقعتها من الارض حتى لا يصبح مواطن من الدرجة الثانية او دافع للجزية عن يد وهو صاغر ولذلك يجب ان يقاتل كل السودانيون على عدم التراجع فكريا عن التأسيس لدولة المواطنة .
- 8- التأسيس لدولة المواطنة يتمثل في ان يتنادى السودانيون الى دستور يمثل ملتقياتهم ويشبع ثقافتهم و يعرض انتمائهم للرقعة الجغرافية في ظل تعددية قانونية تسمح لكل فصيل في المجتمع ممارسة ثقافته.
- 9- نجاح هذا الدستور يتمثل في الوضوح و البساطة و عدم الاسراف في صياغته.
- 10- وكمقترح لهذا الدستور ارى ان لا تزيد عدد صفحاته عن صفحة واحدة و ان لا يزيد عدد بنوده عن العشرة تتمثل في الاتي:

حول كيف يحكم السودان

مقدمة:

السودان بلد عظيم المساحة ، عديد الموارد ، قليل السكان نسبة الى مساحته ، متعدد الثقافات و الاعراق ، منفتح افريقيا و عربيا ، لم يسجل التاريخ القريب فيه اي فتح فكري عبر حرب او استعمار ، تتباين المساحات الفكرية فيه مدا و جزرا من خلال التداخل الاجتماعي و النشاطات الانسانية ، لعبت الاديان المتوارثة فيه دورا هاما في صناعة شخصية الفرد السوداني النقية الشفافة.

عبر التاريخ الحديث عجز النظام الاداري في السودان عن تحقيق مقومات النهضة البشرية و الاعمارية ، حيث عجز عن تعضيد مقومات القومية السودانية ، و ساوم في مسائل العدل و المساواة و الحرية ، ما ادى الى تصاعد النعرات العرقية و احتداد التظلمات ، و كساح التنمية و انكاء الحرب.

ان المشكل الاساسي في السودان مشكل عدل و حكم ، و ما لم يتفق السودانيون عموما على نظام اداري يقر العدل و المساواة و الحرية و يوفر القناعة بتمكينهم في ادارة شئونهم و جني نتائج جهودهم و يعمق فيهم روح الانتماء الى بعضهم ، فان كل المعالجات تكون موضعية

لحظية مبنية على المعادلات المرحلية التي سرعان ما تتكشف عن اثار جانبية تكون اكثر خطرا على السودان من ما كان عليه .

كل المعالجات الفكرية الحديثة (ما بعد المهدية) جاءت اداريا مختلة و ضعيفة و موضعية . و ذلك بتخطي النتائج المنهجية للاطروحات ، و اغفال مؤشرات التربية الفكرية و الاقتصار على سياسة الهم الانى .

حدث تحول لهذا العجز الفكري تشكل في اعلان الكثير من الناشطين السياسيين الى تشكيل مجموعات برامجية تحاول بدورها ان تتنادى الى مجموعات اكبر . و هذا الامر يقود الى افراغ فرد المجتمع المعني بالعملية السياسية وسيلة و غايات من مقومات القيم و الاخلاق و الانتماء المجتمعي و تزكي فيه روح الفردية .

ان اي معالجة لمشكل ادارة السودان (حكما و سياسة) يرجى لها التوفيق ، يفترض ان تتفوق كل الافكار (التي في معظم الاحيان لم تتجاوز صدور حملتها انفسهم) دون ان توجه او تسيد او تقهر او تعيق نمو فكر ما و انما تترك ذلك لعملية الحراك المجتمعي الطبيعية (الفطرية) و تهتم المعالجة بالاهداف في شكلها القيمي و الحقوق و الواجبات بمقتضياتها الحياتية و الانسانية و التكليفية .

و هذه المعالجة يمكن ان تتمثل في شكل عقد اجتماعي (دستور قومي) يكون اريحيا و جامعا في نصوصه مقتضبا محددنا في نقاطه ، مطلقا لحقوق الفرد بموجب انسانيته مطالبنا له اداء واجباته قدر مؤهلاته .

و كحل لاشكال السودان ادعو الى ان يعلن اهل السودان عموما عن اتفاق اجتماعي فيما بينهم يكون بمثابة الدستور القومي لاهل السودان الذي تنتزل بموجبه القوانين و تمنح بموجبه الحقوق و تؤدى الواجبات . اوجز ملامحه في الاتي :

مشروع دستور السودان :

- 1 - الديباجة : نحن اهل (شعب) السودان استنادا الى التراث المشترك و المصير المشترك و التحدي الذي يواجهنا ، اتفقنا على ما يلي لتحقيق هذا المصير المشترك على افضل وجه :
- 2 - نعلن عن قيام جمهورية السودان دولة ذات سيادة على حدودها المعترف بها عالميا .
- 3 - يكسب الفرد في دولة جمهورية السودان حقوقه و يؤدي واجباته بموجب مواطنته .
- 4 - تشمل الواجبات : أ - الاعمار . ب - الحماية .
- 5 - تشمل الحقوق :

أ - الحياة و دواعيها : العمل و التعليم و العلاج و التملك

ب - الحرية و ادواتها : ادارة حياته باعتماد الحكم اللامركزي (الولائي) و انتهاج الديمقراطية في التمثيل على كل المستويات ، حرية التعبير ، حرية التنقل ، حرية التنظيم ، حرية الاعتقاد ، الخ .

ج - العدل و محققاته : المساواة امام القانون ، اعتماد تشريعات و قوانين ذات اثر جغرافي مستمدة من روح ماسبق بعاليه (لاستيعاب التباين الثقافي و غيره)

- 6 - الاقتصام العادل للثروة و يراعى في ذلك : أ - الحكمة : بتخصيص نسبة لمصدر الثروة (20 %) . ب - النماء : كتخصيص نسبة 10 % للمناطق الاقل نموا للحاق برصيفاتها . ج - المساواة : تحدد الحصص بالمساحة في الاطار القومي ، و بالفرد على الاطار الولائي و ذلك لاستيعاب البندين السابقين
- 7 - اعتماد نظام الجمهورية الرئاسية (النموذج الامريكي) .
- 8 - اعتماد النظام النيابي ولأئي و قومي .
- 9 - اعتماد نظام الاقتصاد التعاوني .
- 10 - اعتماد الاديان السماوية و العرف و مجمل الثقافات المحلية و فضائل ثمرات التفاعل الانساني من مصادر سن و تشريع القوانين